الفصل الرابع
العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري

- مقدمة.
- أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي «صحيفة مايو».
- ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد»
- ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي "صحيفة الأهالي".
- رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي "صحيفة الشعب".
- خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني».
- استنتاجات.

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة:

لقد برزت قضية العدالة الاجتماعية في حقبة الأربعينات من القرن العشرين حيث أصبحت ضمن أولويات الخطاب السياسي المصري، وكان لبروز هذه القضية أسباب موضوعية، ففي ظل مجتمع يزداد فيه الفرز الاجتماعي حيث تزداد الطبقات الغنية غنى وتزداد الطبقات الفقيرة فقرًا يصبح الحديث عن العدل الاجتماعي حديثًا ذا معنى، ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ تقدمت قضية العدل الاجتماعي لتتصدر قائمة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للنظام السياسي الجديد، وفي هذه المرحلة تحالف النظام السياسي مع الشرائح الطبقية الدنيا في المجتمع من العمال والفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية المجتمع المصري.

واتجهت سياسات النظام لدعم الطبقات الفقيرة والكادحة، وجسدت لغة الخطاب السياسي ذلك من خلال بعض الشعارات مثل "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" و»من لم يمتلك لقمة عيشه فقد حريته"، وفي هذه المرحلة حققت الطبقات الوسطى والدنيا صعودًا واضحًا على السلم الاجتماعي نتيجة لسيادة قدر كبير من آليات العدالة الاجتماعية، حيث استطاعت هذه الطبقات أن تحصل على مكتسبات كثيرة خلال العهد الناصري.

ومع مطلع السبعينات تغيرت القيادة السياسية وبالتالي تغيرت خريطة تحالفات النظام السياسي وتغيرت أيضًا أولوياته، وفي هذه المرحلة بدأت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا تفقد جزءًا كبيرًا من الامتيازات التي حصلت عليها في الحقبة الناصرية، حيث اتجه النظام السياسي للسادات للتحالف مع البرجوازية العليا في المجتمع وسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي السياسة التي أعادت عملية الفرز الاجتماعي من جديد داخل بنية المجتمع المصري، فبعد أن كانت الخريطة الطبقية قد شهدت اعتدالاً خلال الحقبة الناصرية بدأ الخلل يتسرب إليها رويدًا رويدًا.

فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتشكل من ٨٠٪ من الطبقة الدنيا، فقد شهدت الحقبة الناصرية زيادة كبيرة ونموًا متزايدًا للطبقة الوسطى حتى قدرت بما يقرب من ٤٥٪ وهذا بالطبع على حساب الطبقة الدنيا، وهو ما يعني أن قضية العدالة الاجتماعية كانت ضمن أولويات النظام في ذلك الوقت.

وفي ظل سياسة الانفتاح غابت قضية العدالة الاجتماعية وتجسد ذلك في بعض الأحداث التي لم يشهدها المجتمع المصري في تاريخه حيث انتفض الشعب فيما عرف بثورة الخبز وهي ما أطلق عليها النظام الساداتي آنذاك "انتفاضة الحرامية" في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، وكانت هذه الأحداث مؤشرًا هامًا لتراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية.

ومع مجيء مبارك للحكم ظلت السياسات كما هي، وفي منتصف الثمانينات شهد الاقتصاد المصري ما أطلق عليه «أزمة وركود الاقتصاد المصري" وسعى مبارك ونظامه إلى محاولة الإصلاح الاقتصادي وكان عليه أن يختار طريق الإصلاح، وبالفعل حسم النظام السياسي طريقه حيث قرر السير على منهج النظام الرأسمالي العالمي، والعمل وفق آليات السوق، وبالتالي قرر بيع القطاع العام والاتجاه نحو التخصيص وإلغاء الدعم، وهذه السياسات بالطبع تؤدي إلى زيادة الفرز الاجتماعي وتقضي على المكتسبات الباقية للطبقات الوسطى والدنيا، وهو ما يعني أن قضية العدالة الاجتماعية ليست ضمن أولويات النظام السياسي في هذه المرحلة.

ومن أجل التعرف على حجم اهتمام الخطابات السياسية المختلفة داخل المجتمع المصري بقضية العدالة الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠ كان لابد من البحث عن مصدر رئيسي من مصادر إنتاج هذا الخطاب السياسي ووجدنا في الصحف الخاصة بكل خطاب سياسي وأيديولوجي وسيلة مناسبة لرصد حجم الاهتمام بالقضية الأكثر محورية لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري في ظل الشعور بغياب العدالة الاجتماعية في ظل السياسات التي ينتجها النظام السياسي.

ولقد اعتمدت الدراسة على مقالات الرأي التي ينتجها رموز الخطاب السياسي المصري في صحفهم الخاصة، حيث جاءت صحيفة مايو لتعبر عن الخطاب السلطوي الرسمي باعتبارها لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتشكل منه النظام السياسي وحكومته.

أما الصحيفة الثانية فهي الوفد لسان حال حزب الوفد، والمعبرة عن الخطاب الليبرالي المصري.

والصحيفة الثالثة هي الأهالي لسان حال حزب التجمع، والمعبرة عن الخطاب الماركسي أو اليساري المصري.

والصحيفة الرابعة هي الشعب لسان حال حزب العمل، والمعبرة عن الخطاب الإسلامي المصري.

والصحيفة الخامسة هي وطني لسان حال الأقباط، والمعبرة عن الرؤى السياسية للأقباط في مصر.

ولقد وقع اختيارنا على دراسة عينة من هذه الصحف في الفترة الزمنية من ١٩٨٧– ٢٠٠٠ باعتبار عام ١٩٨٧ هو العام الذي بدأ فيه تحالف الإخوان المسلمين مع حزب العمل ونجاح هذا التحالف وجاء عام ٢٠٠٠ ليعبر عن إيقاف صدور جريدة الشعب بعد تجميد نشاط الحزب من قبل السلطة؛ لذلك فقد تم اختيار الفترة من ١٩٨٧– ٢٠٠٠ لسحب العينة لأنها الفترة التي انتظمت فيها الصحف الخمسة في الصدور وبالتالي يمكننا تحليل الخطابات السياسية المختلفة ورصد قضية العدالة الاجتماعية بداخلها.

ولسحب العينة فقد اتبعنا مجموعة الخطوات الإجرائية والمنهجية التالية:

١- تحديد الفترة الزمنية من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠.

٢- اختيار شهر يناير من عام ١٩٨٧ ليمثل هذا العام، حيث تكون الأعداد الصادرة

من الصحف الخمسة في هذا الشهر هي عينة الدراسة لعام ١٩٨٧، ثم اخترنا شهر فبراير من عام ١٩٨٨، ثم شهر مارس من عام ١٩٨٩، ثم شهر أبريل من عام ١٩٩٠، ثم شهر مايو من عام ١٩٩١، ثم شهر يوينو من عام ١٩٩٢، ثم شهر يوليو من عام ١٩٩٣، ثم شهر أغسطس من عام ١٩٩٤، ثم شهر سبتمبر من عام ١٩٩٥، ثم شهر أكتوبر من عام ١٩٩٦، ثم شهر نوفمبر من عام ١٩٩٧، ثم شهر ديسمبر من عام ١٩٩٨، ثم شهر يناير من عام ١٩٩٩، ثم شهر فبراير من عام ٢٠٠٠، وبذلك نكون قد اختارنا أربعة عشر شهراً تمثل أربعة عشر عاماً هي التي انتظمت خلالها الصحف الخمسة في الصدور.

٣- لاحظنا اختلاف حجم الإصدارات لكل صحيفة ذلك لأن صحف مايو والأهالي ووطني تصدر أسبوعية، أما الوفد فقد كانت تصدر أسبوعية ثم تحولت إلى صحيفة يومية. وصحيفة الشعب كانت تصدر أسبوعية ثم تحولت إلى إصدارين كل أسبوع؛ ولذلك قررنا اتخاذ إجراء منهجي، وذلك من خلال أخذ عدد واحد من كل صحيفة في الأسبوع، بحيث يكون عدد الصحف في العينة أربعة أعداد لكل شهر، وبالتالي لكل عام من الأعوام المختارة لتغطية عينة الدراسة، وقررنا اختيار العدد الأسبوعي لصحيفة الوفد لكي يكون ضمن العينة بعد تحولها إلى صحيفة يومية، أما بالنسبة لصحيفة الشعب، فيكون الإصدار الأول ضمن العينة في الأسبوع الأول من الشهر، والإصدار الثاني هو الذي يدخل ضمن العينة في الأسبوع الثاني من الشهر، ثم الإصدار الأول في الأسبوع الثالث ثم الإصدار الثاني في الأسبوع الرابع.

٤- لقد تشكلت العينة الكلية للدراسة بـ ٢٨٠ إصدار من الصحف الخمسة المتضمنة في عينة الدراسة، حيث شكلت كل صحيفة ٥٦ إصدار بواقع أربعة إصدارات سنويًا.

٥- لقد وقع اختيارنا على تحليل (مقال الرأي والعمود الصحفي) في الصحف الخمسة باعتبارها الأكثر تعبيرًا عن آراء ووجهة نظر وأيديولوجية منتجي الخطاب السياسي. وقد تم اختيار (المقالات والأعمدة) الرئيسية المنشورة داخل الأعداد المختارة في العينة والتي تندرج بشكل عام ضمن ما يمكن أن نطلق عليه خطابًا سياسيًا، مع عدم الالتفات لأسماء منتجي الخطاب لأن الأهم بالنسبة لتحليلنا هو المضمون السياسي والأيديولوجي للخطاب بعيدًا عن شخص منتجه.

٦- ومن خلال الخطوات الإجرائية السابقة تمكننا من الحصول على ٦٩٦ مقال وعمود صحفي بواقع ١٤٨ لصحيفة مايو، و١٦٦ لصحيفة الوفد، و١٦٦ لصحيفة الأهالي، ١٦٠ لصحيفة الشعب، ٥٦ لصحيفة وطني، خضعت لعملية التحليل باستخدام منهجيات وأدوات تحليل الخطاب.

٧- ويجب التأكيد في نهاية هذه المقدمة أنه من البديهي ألا تكون هذه المصادر المستعملة كافية لتغطية كل تفاصيل الخطاب السياسي المصري في تناوله لقضية العدالة الاجتماعية، لكنها في رأينا تقدم عينة فعلية عن هذا الخطاب وهي صالحة لأن تشكل أرضية للبحث والدراسة لمعرفة مدى اهتمام الخطاب السياسي بقضية العدالة الاجتماعية بواسطة إحدى الوسائل الإعلامية المتمثلة في الصحف، خاصة وأن الدراسة الراهنة تقتصر على محاولة القراءة التشخيصية النقدية للخطاب السياسي فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية؛ لذلك سوف نبدأ بعرض العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي بواسطة صحيفة مايو، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي بواسطة صحيفة الوفد، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي بواسطة صحيفة الأهالي، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي بواسطة صحيفة الشعب، وأخيرًا عرض العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط بواسطة صحيفة وطني.

أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي «صحيفة مايو»:

جاء اهتمام الخطاب السياسي السلطوي ليعبر عن تراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية في ذلك الخطاب خلال مرحلة الدراسة، حيث استخدم الخطاب آلية الإزاحة ليبعد القضية عن اهتمام الجماهير الشعبية على الرغم من أنه- وباستخدام آلية قياس الخطاب على الواقع- يتضح أن الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري كان يعبر عن اهتمام وحاجة الجماهير الشعبية للعدالة الاجتماعية، ونظرًا لأن النظام السياسي المصري كان يعلم أن سياساته الجديدة تعني تحالفًا أكثر مع البرجوازية العليا وتخليًا عن آمال وطموحات الطبقات الوسطى والدنيا، فإنه حاول تصوير عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها من أجل الطبقات الفقيرة والكادحة وأن عائد الإصلاح سوف تنعم به هذه الطبقات الشعبية، وأكد كذلك على أنه لا مساس بمكتسبات هذه الطبقات الكادحة، وحاول الخطاب السياسي السلطوي تجسيد ذلك من خلال لغة جديدة يبرز فيها اهتمام النظام السياسي بكل جماهير الأمة والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة للجماهير الكادحة، وفي هذا الإطار يؤكد سمير رجب على أن «يطمئن كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود على يومه وغده... كما اطمأن على حياته كلها منذ أن تولى الرئيس مبارك زمام القيادة في مصر... حيث ركز جل همه على إصلاح الاقتصاد... من أجل توفير الحياة الكريمة لـ ٦٠ مليون من البشر ما كان أبدًا أن يمارسوا حريتهم أو ديمقراطيتهم كاملتين وهم يصطدمون كل يوم بعقبات، وصعوبات تمس أرزاقهم.. إن البطون المليئة... تشحذ همم أصحابها.. وتنشط عقولهم... وتثير فيهم نزعات الإثارة، والتضحية... عكس الأفواه الجائعة التي لا تنفث سوى سموم الحقد، والكراهية»[1].

ويحاول الخطاب السلطوي الربط بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على مصالح الطبقات الكادحة فيشير سمير رجب إلى أنه "لا رجعه عن سياسة الانفتاح الاقتصادي على أساس أن يكون إنتاجيًا من أجل صالح الطبقات الكادحة.. حيث إن العدل الاجتماعي

هو الشرط الأساسي للسلام والاستقرار.. والهدف تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة"[٢]. ويؤكد في موضع آخر أن "خروج مصر من عنق الزجاجة الاقتصادية بعد أن أجرت إصلاحًا اقتصاديًا اعترفت بكفاءته المنظمات والهيئات الدولية خصوصًا وأن مصر قد راعت عند تطبيقه... ترسيخ قواعد السلام الاجتماعي من خلال حماية مصالح أبناء الطبقات الكادحة، في نفس الوقت الذي يسدد فيه الأثرياء ما يستحق عليهم من ضرائب والتزامات"[٣].

ثم سعى الخطاب السلطوي لتأكيد أن عائد الإصلاح الاقتصادي لن تجني ثماره إلا الطبقات الدنيا ومحدودي الدخل، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى أن "حكومة الحزب الوطني تستهل عام ١٩٩٩ بتأكيدات حاسمة وصادقة بعدم فرض أية ضرائب أو أعباء جديدة على المواطنين... تنفيذًا لتوجيهات القائد والزعيم الذي أعلن منذ سنوات أنه قد حان الوقت ليجني المواطنون لاسيما محدودي الدخل ثمار الإصلاح الاقتصادي نظير صبرهم وتحملهم المسئولية وتغليب مصلحة مصر على مصالحهم الشخصية... لقد أثبت الحزب الوطني.. أن حكومته.. دون منازع... هي الحكومة القوية... القادرة... التي تعيش نبض الجماهير.. فهي لا تفرط في حق ولا تزايد على مبدأ إيمانًا منها بأن الأغلبية هي التي تعكس إرادة المجتمع... وتمثل رغبات الأمة... ولا جدال.. أن المتابعة الجادة والدائبة من جانب الرئيس مبارك –رئيس كل المصريين– واهتمامه البالغ بشئون شعبه... الصغير، والكبير... المعارض والمؤيد... وإصراره على أن تسود العدالة... وأن تترسخ في الأعماق القيم والمعاني، وترتفع أعلام سيادة القانون"[٤].

ولم يتوقف الخطاب السلطوي عند حد محاولة طمأنة الطبقات الفقيرة والكادحة من عملية الانفتاح وأن عائدها سوف يكون من نصيبهم وذلك بالطبع باستخدام آلية تبرير سياسات النظام، ولكنه تجاوز ذلك لاستخدام آلية استشراف آفاق المستقبل لجماهير الأمة والوعد بسيادة الرفاهة والعدالة الاجتماعية، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى "أن الرئيس مبارك يتمنى أن يكون كل مواطن قادرًا من خلال الدخل الذي يحصل عليه

شهريًا أو سنويًا على أن يوفر لنفسه ولأسرته مقومات الحياة التي تجعله يعيش مطمئن البال.. يرقب الغد ببسمة وتفاؤل.. لا بقلق، وتوتر.. أيضًا الرئيس حريص على أن تنال كافة الفئات على اختلاف أنواعها، وتباين أشكالها رعاية متكاملة.. بحيث يسود مناخ عام يشجع الفرد، والجماعة على العمل والإنتاج، والإبداع والابتكار"[٥]. ويشير إبراهيم عياد المراغي في موضع آخر "أن الرؤية المستقبلية هي أن يتمتع كل مواطن بعمر أطول ودخل أفضل ومستوى أعلى من الرفاهية المادية والأمن والحرية مما سيجعل متوسط العمر المتوقع ٧٤ عامًا للمواطن العادي، ومتوسط الأجر العادي لا يقل عن ٧٩٥ دولارًا في العام... هذه هي الرؤية المستقبلية لمصر مبارك"[٦].

ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد»:

إن كان الخطاب الليبرالي لم يعط اهتمامًا كبيرًا لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية، إلا أن موقفه من هذه القضية كان واضحًا أشد الوضوح حيث اعتبر الخطاب مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين من توفير احتياجات الحياة الضرورية وتوفير فرص العمل لكل من يبلغ سن العمل وتوفير قدر مناسب من الرعاية الصحية والمساكن الآدمية والتعليم الذي يلاحق التطور العلمي، هذا إلى جانب عدم ظهور التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمان الاجتماعي؛ وبذلك يتضح أن بُعد العدالة الاجتماعية هو المقياس الذي وضعه الخطاب الليبرالي للحكم على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم. وفي هذا الإطار أكد الخطاب على فشل النظام السياسي المصري على مدار أربعين عامًا في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ظلم واضح للمرحلة الناصرية من قبل هذا الخطاب، حيث جمعها ومرحلة السادات ومبارك وأطلق عليها حكمًا واحدًا.

وفي هذا الإطار يؤكد أحمد أبو الفتح "أن مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين، في زيادة قدراتهم المالية... وتوفير ضروريات الحياة ليس فقط من

أكل ولبس بل وعمل... ومساكن صحية.. وتعليم يلاحق التطور العلمي.. وحياة سهلة.. مدن وقرى تتوافر لها القواعد الصحية.. حكومة تخدم الناس.. وتقاوم الإثراء الحرام واستغلال النفوذ.. ثم احترام ملكية الناس وأمنهم وحقوقهم السياسية... فهل تحقق ذلك خلال الإحدى وأربعين سنة الماضية؟.. الأمر المؤكد أن القدرة المالية لعشرات الملايين قد هبطت إلى أدنى مستوى بينما ظهرت التخمة على كثير من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام.. ثراء فاحش للمحظوظين وفقر قاتل لعشرات ملايين الناس.. هل يمكن إنكار هذه الحقيقة؟!.. مستحيل فثراء المحظوظين صارخ.. وفقر عشرات الملايين أيضًا صارخ"[٧].

ويؤكد الخطاب في موضع آخر على غياب العدالة الاجتماعية فيشير عبد العزيز محمد "إن الأزمات من كل نوع وشكل تحيط بنا من كل جانب وتعصف بنا في كل لحظة حتى أصبحت الحياة اليومية للأغلبية الكاسحة من شعبنا معاناة متصلة، وهمًّا وضنى، إن غول الغلاء وارتفاع الأسعار أصبح لا يطاق، واختفاء الكثير من المواد والسلع الأساسية التي لا يستغني عنها أحد، أصبح أمرًا معتادًا، وقلة الأجور وتدني الدخول وسط تضخم لا يرحم أصبح يمثل مأساة، وسوء الخدمات وتعذر وصولها فضلاً عن ارتفاع أسعارها أصبح ثمة بارزة، كل هذا فضلاً عن المشاكل المزمنة في الإسكان حتى أصبح في القاهرة وحدها أكثر من مليون يعيشون في المقابر، والصحة أصبحت مطلبًا عزيز المنال للكثرة من شعبنا، والتعليم أصبح سلعة وتجارة، ترزح تحت عبئها كل الأسر، وهكذا يعيش الناس مطحونين طحنًا بغير رحمة وبغير أمل، كل ذلك وسط تخمة وإسراف يبلغ حد التبذل لدى قلة نالت المال والجاه بغير عمل أو تعب، بل نالت المال بطرق آثمة ومجرمة يعرفها الجميع. والمؤسف إلى حد الوجيعة، أن كل هذه المشاكل اليومية التي يتكبدها المواطنون البسطاء ليست قدرًا مكتوبًا على هذا الشعب إنما هي حصاد سياسات خاطئة... إن هذه السياسات لا تهتم إلا بالمظاهر والأبهة الفارغة.. ولا تهتم إلا بالإسراف والبذخ فيما لا يفيد"[٨].

وفي محاولة الخطاب الليبرالي إبراز صورة التفاوت الطبقي بشكله الحاد يؤكد النحاس نوار »أن لقمة العيش هي الفيصل في توجهات الجماهير، فإذا ما أصاب المجتمع خلل طبقي بين فئات الشعب المختلفة وأصبحت المسافة بين الطبقات متباعدة خاصة بين الكادحة منها وهي الغالبة الساحقة وحفنة من حديثي العهد بالثراء أيًّا كان منبعه، ومن العجيب أن الزمن يترك بصماته على المسافة بين الفئتين والتي تزداد اتساعًا مع مرور الأيام حتى أصبح المجتمع قاب قوسين أو أدنى من مجتمع الأسياد والعبيد لفرط اتساع الهوة بين الأغلبية المعدمة وحفنة ملوك هذا الزمن"[٩].

وفي إطار رفع الدولة لشعار تكافؤ الفرص يؤكد الخطاب الليبرالي على انعدامها حيث يشير جمال بدوي "إن الإحساس بالضياع هو أخطر ما أصاب الأجيال الجديدة التي أفرزتها عجلة الحياة المصرية بطريقة عشوائية.. شباب خدعتهم الدولة وأغرتهم بدخول الجامعات تحت شعار تكافؤ الفرص، وتخرجوا من الجامعات وفي أيديهم شهادات غير قابلة للصرف إلا من بنك اليأس، وشباب من أبناء العلية المحظوظين لا يستحقون دخول الجامعات، فتتواطأ الدولة بوزاراتها وعلمائها وعمدائها على تسريبهم إلى كليات القمة ثم يتخرجون فيجدون الوظيفة المرموقة والمكانة العالية، والارتقاء إلى مواقع الصدارة.. بالغش والتزوير والمحسوبية.. هذا مثال- من آلاف الأمثلة- على الخلل الاجتماعي، والذي أدى إلى ازدياد الفقراء فقرًا... وازدياد الأغنياء غنى، واتساع رقعة الفقر حتى شملت كل الذين بلغوا سن العمل دون أن يجدوا فرص عمل بل شملت كل الذين بلغوا سن العمل دون أن يجدوا فرص عمل بل شملت الآلاف من العمال الحرفيين الذين عادوا من دول الخليج بدون عمل والذين يقبضون من الحكومة مرتبات شهرية دون أن يؤدون عملاً حقيقيًا يؤجرون عليه»[١٠].

ويؤكد الخطاب الليبرالي على أن الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة في المرحلة الحالية هو أحد وسائل زيادة التفاوت الطبقي وهو استمرار لسنوات طويلة مضت سعت فيها الدولة للحفاظ على اتساع الهوة بين طبقات المجتمع، وفي ذلك يتساءل

سعيد عبد الخالق "ماذا فعلت الدولة في بداية المرحلة الجديدة لإصلاح الاقتصاد الذي أفسدته؟! للأسف الشديد، استمرت الدولة على نفس الأسلوب، واختارت في المرحلة الجديدة نفس الطريق السهل الذي لا يمس فئة الحكام، ولا يتقرب من امتيازاتهم، ولا يحد من مخصصاتهم وتصرفاتهم... إنه الطريق الذي رفعت فيه الدولة منذ أربعين عامًا شعار "الشعب أول من يدفع وأخر من يعلم"!!... لقد لجأت الدولة في المرحلة الجديدة إلى أسلوب فرض الجباية على المواطنين، ولم نسمع في المقابل عن إجراءات أو قرارات لوقف مظاهر البذخ والإسراف والسفه الحكومي فرضت الدولة على الشعب قانون ضريبة المبيعات باعتباره أول من يدفع فاتورة خطايا أربعين عامًا مضت، ولسعت الضريبة عقل وجيب المواطن العادي ومحدودي الدخل"[11]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي من قضية العدالة الاجتماعية حيث يسعى الخطاب إلى تدعيمها ومحاولة لفت الانتباه إلى ضرورة تحقيقها حيث أبرز الخطاب غياب القضية في ظل الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة منذ ثورة يوليو وحتى الآن، وهو ما نراه بعيدًا عن الواقع فيما يتعلق بالمرحلة الناصرية.

ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي «صحيفة الأهالي»:

تعد قضية العدالة الاجتماعية إحدى أولويات الخطاب الماركسي حيث جاءت في مرتبة متقدمة من حيث الاهتمام، حيث يستند الخطاب إلى مرجعية تنادي بالمساواة والعدل الاجتماعي من خلال توزيع عادل للدخل والثروة داخل المجتمع، وفي هذا الإطار أكد الخطاب الماركسي على ضرورة المحافظة على مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، حيث انتصرت الثورة لصالح الطبقات الشعبية وأعطتها قدرًا كبيرًا من حقوقها المسلوبة، وكانت قضية العدالة الاجتماعية في مقدمة القضايا التي اهتم بها النظام السياسي في الحقبة الناصرية، وفي حين أن النظام السياسي الجديد والذي تولى السلطة منذ السبعينات قد أهمل هذه القضية واتبع سياسات أضرت بمصالح الطبقات الشعبية؛ ولذلك هاجم الخطاب الماركسي سياسة الانفتاح الاقتصادي

بكل قوة لأنها أدت إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع حيث ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرًا، ثم هاجم الخطاب سياسات الدولة فيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر والذي يتضرر وفقًا له أكثر من مليون فلاح، ودافع الخطاب عن حقوق العمال، ونادى الخطاب بحماية محدودي الدخل خاصة في ظل أزمة الغذاء، وهاجم سياسات التعليم التي لا تستند إلى أي قدر من العدالة الاجتماعية.

وفي إطار تأكيدات الخطاب الماركسي أن سياسة الانفتاح أدت إلى أضرار بالغة بالطبقات الفقيرة والكادحة يشير جودة عبد الخالق "إلى أن الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت إجراءاته تظهر تباعًا في بيانات الحكومة السنوية إلى مجلس الشعب منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وحاولت الحكومة تبريرها على أنها تمثل إصلاحًا اقتصاديًا ونحن نقول أنها إفساد اقتصادي، فنحن نرى أن الإصلاح هو ما ينفع الناس عموم الناس، وأن ما يضرهم ليس إلا إفسادًا وهذه الإجراءات قد أضرت بمستوى معيشة الناس، خصوصًا الفقراء ومحدودي الدخل.. انظر إلى موظفي الحكومة وعمال القطاع العام وأرباب المعاشات هؤلاء يعيشون عل دخل ثابت أو يزيد بنسبة ضئيلة كل عام.. وبموجب هذه الإجراءات فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة والحكومة لا تعترف بذلك.. والنتيجة أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا، مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي"[١٢]. ويشير لطفي واكد في موضع أخر أنه "وبعد أكثر من عشرين عامًا مما يسمى الانفتاح الاقتصادي الذي كان في حقيقته انقلابًا على النهج الاجتماعي لثورة يوليو، وإغلاقًا لآفاق التطور الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام بلادنا... إن الحقائق معروفة للجميع، فأشباه كبار الملاك عادوا إلى الريف وتتزايد أعدادهم كما يتزايد نصيبهم من الأراضي المزروعة والمستصلحة والقابلة للاستصلاح والاستزراع، وفي الوقت نفسه تراجعت المكاسب التي حققها الفلاحون»[١٣]. ويلاحظ هنا أن الخطاب الماركسي يستخدم آلية القياس على الماضي لتوضيح مدى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ولتأكيد الآثار لسياسة الانفتاح على قضية العدالة الاجتماعية يؤكد فؤاد مرسي أن "الهوة قد اتسعت بين الأغنياء والفقراء، بعد أن أصبحت فرص الثراء المشروع وغير المشروع متاحة للقادرين على تطويع القوانين والقرارات، وبالتالي لم تعرف مصر عصرًا تفشى فيه الفساد والفجور مثل عصرنا الحالي»[١٤]. ويؤكد أيضًا خليل عبد الكريم "أن ملايين المواطنين الشرفاء يقيمون في خيام الإيواء وقلة مترفة جمعت المال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة تمتلك الشقق الفاخرة وتدفع فيها عشرات ومئات الألوف من الجنيهات؟ وأن يعيش ٤١٪ من شعب مصر تحت مستوى الفقر، بينما تنعم طبقة محدودة بكل شيء»[١٥]. ويشير رمزي زكي إلى أن "ضريبة المبيعات التي اعتمدتها الحكومة بناءً على تعليمات صندوق النقد الدولي هي في التحليل الأخير ضريبة غير مباشرة لن تفرق بين الغني والفقير ومن ثم فهي تعمق من صفة عدم العدالة التي يتسم بها نظامنا السياسي"[١٦].

ووقف الخطاب الماركسي بجانب الفلاحين ضد النظام السياسي المصري الذي تخلى عن مبدأ العدالة الاجتماعية أثناء تعديل قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية حيث أكد لطفي وأكد "أن آلافًا من البرقيات والتوقيعات تتجمع لدينا من مستأجرين يرفضون أن يكون تعديل القانون سبيلاً لطردهم من أراضيهم.. ولابد من وضع مصالح هذه الآلاف.. بل الملايين من أبناء الشعب موضع اعتبار.. لا ننحاز إلى طرف دون طرف، بل نسعى إلى حل عادل وعاقل يكفل مصلحة متوازنة لكل الأطراف. ويحقق استقرارًا اجتماعيًا نصبوا إليه جميعًا، فهل يتغلب العقل وتتغلب المصلحة الوطنية.. على المصالح الذاتية"[١٧]. ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر وباستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أنه "في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة.. تحدث الفلاحون، أبناء ثورة يوليو، المستفيدون من الإصلاح الزراعي وأكدوا تمسكهم بالأرض التي حصلوا عليها طبقًا لقانون الإصلاح الزراعي.. وهو ما يعلنه ويؤكده كل الفلاحين المستأجرين ممن يعيشون على الأرض المستأجرة، والتي تزيد حاليًا على مليون

فدان وهؤلاء يبلغون حوالي مليون مواطن، أصبحوا شبه مهددين بالطرد من الأرض التي تمثل المصدر الوحيد لمعيشتهم، وقد نتج هذا التهديد عن التعديلات التي دخلت على القانون وأدت إلى رفع القيمة الإيجارية بشكل غير عادي كما أعطت المالك حق طرد المستأجر"[١٨]. ويتساءل نفس الكاتب في موضع ثالث، من وراء هذا القانون فيشير "هل هو عربون جديد يقدم للبنك الدولي وللرأسمالية العالمية بأنكم تخليتم عن كل ما يربطكم بثورة يوليو وإنجازاتها؟... هل توقعتم الثمن الباهظ لهذا العربون عندما تختل العلاقات في الريف المصري بطرد مئات الألوف من العائلات التي تعيش على الأرض المستأجرة بدون حل لمشكلاتها؟... لماذا هذا الانقلاب الذي يهدد استقرار الريف المصري ويهدد العدالة الاجتماعية؟"[١٩].

وفي إطار سياسة النظام السياسي التي لا تراعي العدالة الاجتماعية حيث قررت إلغاء الدعم عن رغيف الخبز وقف الخطاب الماركسي إلى صف الجماهير الفقيرة وهاجم النظام السياسي الذي لا يراعي العدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار أكد لطفي واكد "أن الحكومة تخطئ كثيرًا عندما تقرر حل مشاكلها عن طريق إلغاء الدعم عن الرغيف وهو الغذاء الأساسي للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب وتخطئ بهذا الاختيار في حق نفسها وفي حق الجماهير الواسعة وكان أولى بها أن تلجأ لتغطية تكاليف الدعم من تخفيض الإنفاق الحكومي، أو من الدعم الذي تمنحه بشكل غير مباشر للشركات الجديدة التي تنتج سلعًا ترفيهية، أو من فرض ضرائب عالية على الشرائح الغنية في المجتمع... إننا إذ نطالب بالإبقاء على دعم الرغيف وعلى سلع التموين الأساسية فإننا لا نعبر عن موقف حزبي فحسب ولكننا نعبر عن مطلب متواضع لأوسع الجماهير... إن انتشار السلع الترفيهية في السوق المصري واختفاء الرغيف أو تواجده بثمن يفوق طاقة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب.. إن هذا التناقض هو الذي ينتج الخلل الذي يهدد الاستقرار"[٢٠]. وعن سبب هذه الأزمة يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إنها مجموعة السياسات التي تبنتها الحكومة.. ابتداء من سياسة الإنتاج الزراعي الذي جعل الأزمة تشتد.. والأسعار ترتفع... والاعتماد

على الخارج يتزايد.. وامتدادًا لسياسة الانفتاح التي تتبدد معها الموارد وتختل الأولويات فتجد الكماليات حاجتها من العملة الأجنبية بينما ينتظر الرغيف المعونة الأمريكية والمعونة الأوروبية»[٢١].

ويشير الخطاب الماركسي في موضع آخر إلى غياب العدالة الاجتماعية في مجال التعليم حيث أكد سعيد إسماعيل على «أنه في ظل سياسة الانفتاح على الغرب الرأسمالي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ازدهرت مدارس اللغات في مصر، وقد فتحت هذه المدارس الباب على مصراعيه لمزيد من التمييز الطبقي والفئوي البغيض... فمعلمو هذه المدارس يتلقون زيادات مالية لا يتلقاها مدرسو بقية المدارس الحكومية.. ولا تقتصر الميزات المالية على المعلمين، فالناظر والوكيل والمشرفين والإداريين وعمال الخدمة يأخذون ٣٥٪ من الأجر الشهري بدون حد أقصى لمدة ١٢ شهرًا أما الميزات التي أشرنا إليها للمعلمين فلمدة تسعة أشهر فقط.. أنني لا آمل أن تتحرك الوزارة لتصحيح هذا الظلم الاجتماعي الفادح»[٢٢].

ومن خلال ذلك العرض يتضح مدى اهتمام الخطاب الماركسي بقضية العدالة الاجتماعية من حيث اعتبارها من الأولويات التي يجب أن تتقدم أي برنامج سياسي واجتماعي، فلابد وأن تكون سياسات النظام السياسي تسعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وليس فتح الباب لمزيد من التمييز الطبقي الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي «صحيفة الشعب»:

جاء اهتمام الخطاب الإسلامي بقضية العدالة الاجتماعية اهتمامًا ضعيفًا للغاية فلم يكن من ضمن أولويات الخطاب وذلك لقناعة الخطاب أن النظام السياسي وحكومته طوال فترة الدراسة لم يقدم أي إنجاز يسعى من خلاله لتحقيق عدالة اجتماعية لجماهير الأمة؛ ولذلك فقد استخدم الخطاب آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية،

ولكنه على الرغم من ذلك فقد أشار في مواضع قليلة متفرقة إلى غياب هذه العدالة في ظل اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي واتباع تعليمات صندوق النقد الدولي التي لم تحدث إصلاحًا اقتصاديًا بل أحدثت خرابًا اقتصاديًا صاحبه ظلم اجتماعي أدى إلى زيادة الحرمان لدى جماهير الأمة الواسعة، وأكد الخطاب أن المخرج من هذه الأزمة هو تغيير النظام والحكم بشريعة الله التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة.

وفي إطار تأكيد الخطاب الإسلامي لغياب العدالة الاجتماعية وعدم وعي الحكومة بهذه القضية يؤكد عادل حسين في حديثه إلى رئيس الوزراء «يا دكتور عاطف هل تلتزم سياساتك بمبدأ الوطنية الاقتصادية، أو بمبدأ العدالة الاجتماعية؟ نحن نعلم أنك لا تدري شيئًا عن هذه الأسئلة ولا تملك أية إجابات، فأنت تترك هذه المهمة لصندوق النقد والبنك الدولي، أنت لا تمثل أمامهم رئيسًا لمجلس الوزراء، ولا حتى رئيس مجموعة اقتصادية في مجلس الوزراء، لست صاحب سياسة وتخطيط، أنت عندهم مجرد مدير تنفيذي يرأسه عبد الشكور شعلان، تنفذ تعليماته وتخضع لعقابه إن قصرت»[٢٣].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إن تحسين الأخلاق يتطلب عدالة اقتصادية، إذًا كيف ننتظر من الناس صدقًا ورحمة إذا حاصرتموهم بسياسات عامة تقوم على الظلم ومناصرة المستكبرين؟ كيف يتعمق الانتماء لدى شباب لا يشعر أن دولته تحمي حقه في العلم والعمل والزواج والمسكن، وإذا هاجر للعمل في بلد آخر لا يشعر أن الدولة إلى جانبه إن أصابه مكروه؟ كيف يتحمل الفقراء ابتعاد الدولة عن همومهم وعن دعمها للسلع والخدمات البسيطة التي يحتاجونها، بينما تفرض حمايتها على كل أنماط الترف الفاسق الاستفزازي السفيه؟ كيف نقنع المستضعفين بقبول الرزق الحلال، إذا كانت قصص الفساد على كل المستويات ذائعة مشتهرة، ولا نجد في الدولة من يقاومها أو حتى يكذبها؟ كيف يحدث هذا ثم نطلب من الناس إخلاصًا في العمل وتماسكًا في المجتمع؟ إننا نوقع الناس في الحرج ونحملهم من أمرهم عسرًا.. إننا قبلنا كل تعليمات صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة.. وقد لمس الرئيس أثناء إلقائه الخطاب اعتراض الحاضرين (رغم أنهم منتقون

على الفرازة). فالناس تدرك بخبراتها أن التسليم الكامل لصندوق النقد (ومن خلفه) يؤدي إلى تعميق المظالم الاجتماعية التي يعيشونها والتي تفسد القيم وتولد القلاقل والاضطرابات"[٢٤].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع ثالث "أن الخراب الاقتصادي الذي وقع في السنوات الماضية، صاحبه ظلم اجتماعي شديد، إن انخفاض التنمية الزراعية والصناعية يؤدي بالضرورة إلى تصاعد البطالة وارتفاع الأسعار، فتعم البلوى على الفقراء، وإضافة إلى ذلك فإن سياسات توزيع الدخول، جعلت المال دولة بين الأغنياء فزاد الحرمان لدى الجماهير الواسعة وزادت الفاقة"[٢٥].

وفي إطار سعي الخطاب الإسلامي للبحث عن مخرج من أجل تحقيق العدل والمساواة يؤكد مصطفى مشهور أن «عيدنا في مصر يوم أن يتحقق التعاون الجاد المخلص الذي يسهم فيه كل مواطن لبناء وطننا العزيز في ظل شريعة الله التي تحقق العدل والمساواة والأمن والحرية وكل مقومات الوطن الحر المستقل»[٢٦]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الإسلامي من قضية العدالة الاجتماعية التي يرى أنها غائبة في ظل النظام السياسي الحالي الذي لا يحكم بشرع الله، فإذا تغير ذلك النظام أو تحول لشرع الله فسوف تتحقق العدالة والمساواة.

خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني»:

لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط وعبروا عنها عن طريق منبر وطني الذي اتخذ موقفًا واضحًا في المطالبة بالمساواة خاصة بين المسلمين والأقباط في حقوق المواطنة، وحاول الأقباط إبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين على مستويات مختلفة بدأت بالمستوى التشريعي والقانوني وانتهت بالمستوى السلوكي والحياتي؛ وبذلك يكون الأقباط قد تبنوا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية لم يستطيعوا تجاوزه إلا في حالات نادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى "الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين"(٢٧).

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى "إن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. منذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولى على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط ولابد من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبق محصورًا في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييقًا على الأقباط في الالتحاق بمدراس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية... هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة، فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين

عقدي الستينات والتسعينات (من ١٠ إلى ٥ أعضاء)، إن الواقع المعاش أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم، هذه بعض هموم الأقباط وهي هموم تمس حقوق المواطنة»[٢٨].

ويضيف يوسف سيدهم مظهرين آخرين من مظاهر عدم المساواة بين المسلمين والأقباط يتمثل الأول في «مسألة إذاعة قداس الصلاة القبطي من إحدى الكنائس صباح الأحد من كل أسبوع.. فقد كثرت الشكاوى التي تصلنا من الأقباط متألمة لقصر هذه الإذاعة على القنوات الموجهة التي يصعب جدًا التقاطها بنقاء محليًا وبالتالي تكون عملية الاستقبال والمتابعة للقداس معاناة مؤلمة.. أما الثانية فهي مسألة المناسبات والأعياد القبطية المسيحية، فهناك القرارات التي تنظم أجازات المسيحيين في أعيادهم وتعطيهم الحق في الانقطاع عن الدراسة أو العمل، ولكن دائمًا ما يتعرضون للتعسف في تطبيق هذه القرارات وكثيرًا ما نجد أننا مضطرون لأن نرفع التماسًا إلى أحد السادة المسئولين لعدم ترتيب امتحانات للطلبة في أيام الأعياد المسيحية أو لعدم تكليف الأقباط بمهام رسمية في أعمالهم أيام تلك الأعياد.. ولكن لماذا هذه الحساسيات والالتماسات؟ لماذا لا تكون هذه المناسبات أجازات رسمية على مستوى مصر كلها، إنها آمال قبطية تطفو على السطح من أعماق النفس، والأمل أن تسمو فوق الحساسيات وتجد طريقها إلى التحقيق فتكون مصر بحق لكل المصريين»[٢٩].

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية حيث يؤكد على «سياسات الفرز والتهميش التي تتبعها الدولة إزاء الأقباط في مجالات المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمجالس المحلية.. حيث يحجم الحزب الحاكم المهيمن على الساحة السياسية عن ترشيحهم ضمن قوائم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية، فالأقباط الذين سجل لهم العصر الليبرالي في النصف الأول من القرن العشرين موقفهم الوطني المشرف حين رفضوا تقديم هويتهم الدينية، على هويتهم المصرية أصبحوا الآن مرفوضين من الحزب الحاكم لأجل هويتهم الدينية، والأقباط الذين رفضوا تحديد نسبة

مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا أنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عدداً منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقًا، نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلدهم!! ولما لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيين ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة أن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم»[٣٠].

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن «تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو الدين أو العرق وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق المساواة ويبعد شبح التفرقة... ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقى على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صورًا للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة وهناك كم من الممارسات الإدارية "غير الحصيفة" التي تخل بالمساواة بين المواطنين بشكل صارخ.. إذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثل مأساة الكشح»[٣٠].

وإذ كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر من معالجة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن "العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلى أدنى مستوى لها، فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح"[٣٢].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائمًا على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفرز الاجتماعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري، وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

استنتاجات:

١. من الطبيعي أن تبرز قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي لأي مجتمع ترتفع فيه نسبة الفقر وتبرز فيه بشكل واضح عملية الفرز الاجتماعي حيث يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرًا، وهنا تتحول القضية إلى مشكلة اجتماعية يعاني منها هؤلاء الفقراء ويطالبون النظام السياسي وحكومته بإيجاد حلول لها.

٢. ومن الطبيعي أن يحاول النظام السياسي الحاكم معالجة القضية وتناولها في خطابه السياسي لطمأنة الجماهير الشعبية الفقيرة بأنه يسعى لحل مشكلاتها، وفي المقابل يقوم الخطاب السياسي المعارض بتناول القضية بهدف إبراز دوره لدى الجماهير بأنه الأجدر على حل مشكلاتهم من النظام السياسي القائم.

٣. لكن ما يعتبر غير طبيعي هو ما جاء في الخطاب السياسي السلطوي الذي استخدم إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضاياها ومشكلاتها الاجتماعية الملحة وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية معتقدًا أنه باستخدامه لهذا الإعلام سوف ينجح في خداع الجماهير والاستمرار في الحكم أطول فترة ممكنة حيث استخدام آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية فلم يتعرض لها كثيرًا ولم يضعها في بؤرة اهتمامه حيث قام بتهميشها، وعندما تناولها في بعض الأحيان قام بخداع الجماهير بأن عائد عملية الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بها سيكون في صالح هذه الجماهير الفقيرة والكادحة. لكن الواقع الفعلي لهذه الجماهير أكد كذب الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه المضلل وهو ما أدى

خلال السنوات التالية لفترة إعداد الدراسة ازدياد المطالب الفئوية والاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات التي انتهت بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٤. جاء الخطاب الليبرالي باعتباره خطابًا معارضًا لكنه لم يقم بدوره الحقيقي في تناول ومعالجة قضية العدالة الاجتماعية ولم يبرزها من خلال إعلامه بالقدر المناسب وهنا يكون قد استخدم آلية الإزاحة أو التهميش للقضية وإبعادها عن بؤرة اهتمامه على الرغم من أن استخدام آلية القياس على الواقع خلال فترة الدراسة تؤكد أن هذه القضية كانت الأبرز والأكثر إلحاحًا لدى الجماهير الشعبية الفقيرة.

٥. على الرغم من التركيز الضعيف على قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي إلا أنه عند تناولها القليل خلال مرحلة الدراسة أكد على أنها المقياس الذي يمكن الحكم بواسطته على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم، وبما أن الغالبية العظمى من المصريين تعاني من الفقر فهذا يعني فشل النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٦. حاول الخطاب الليبرالي استخدام إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضية العدالة الاجتماعية وغيابها على مدار غيابه عن الحكم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهذا بالطبع تزييف للواقع الاجتماعي، فمن خلال استخدام آلية القياس على الواقع سنكتشف أن المرحلة الناصرية التي امتدت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ كانت قضية العدالة الاجتماعية حاضرة وبقوة في خطاب النظام السياسي وسياساته الفعلية على أرض الواقع وهو ما جعل الخريطة الطبقية تتبدل بشكل واضح حيث نمت الطبقة الوسطى بشكل كبير على حساب الطبقة الدنيا التي كانت تمثل ٨٠٪ من المصريين قبل الثورة، لكن بالطبع خلال المرحلة التالية من حكم السادات ومبارك تراجع الاهتمام بقضية

العدالة الاجتماعية لذلك يجب التفرقة بين هذه المراحل وعدم إطلاق تعميمات على المراحل التاريخية لأن ذلك يدخل في إطار تزييف الوعي، وبالطبع يمكن فهم موقف الخطاب الليبرالي من ثورة يوليو التي جاءت لتضر بمصالح أبناء هذا الخطاب من أصحاب الملكية الزراعية الكبيرة.

٧. جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات الخطاب الماركسي حيث تشكل ركيزة أساسية في مرجعيته وحاول إبراز القضية من خلال إعلامه حيث فضح النظام السياسي الحاكم الذي أغفل القضية حتى تحولت إلى مشكلة اجتماعية يعاني منها الغالبية العظمى من شعب مصر وطالب بضرورة تحقيق المساواة وإعادة توزيع الدخل والثروة حتى تتحقق العدالة الاجتماعية مشيرًا إلى أن سياسات النظام المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي هي التي أضرت بالعمال والفلاحين ومحدودي الدخل.

٨. على الرغم من أن الخطاب الماركسي اختلف أنصاره مع القيادة السياسية لثورة يوليو إلا أنهم لم يحاولوا تزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية التي تصدرت أولويات النظام السياسي في المرحلة الناصرية، حيث أكدوا على ضرورة المحافظة على مكتسبات الطبقات الشعبية التي أعطتهم ثورة يوليو ١٩٥٢ قدرًا كبيرًا من حقوقها المسلوبة وهو ما أدى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات بشكل واضح وملموس.

٩. ومن خلال استخدام آلية القياس على الواقع يتضح أن الخطاب الماركسي ومن خلال إعلامه قد قام بمحاولة كشف زيف النظام وإعلامه فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية حيث ظلت هذه القضية بأبعادها المختلفة حاضرة في خطابه السياسي والإعلامي على مدار مرحلة الدراسة، سواء بتوضيح فشل سياسات النظام أو بطرح السياسات الاجتماعية البديلة التي يمكن أن تحقق العدالة

الاجتماعية من وجهة نظر أنصار هذا الخطاب بوصفهم مشروعًا اجتماعيًا بديلاً ومعارضًا.

١٠. على الرغم من أن الخطاب الإسلامي يطرح نفسه باعتباره خطابًا سياسيًا معارضًا للنظام السياسي الحاكم ويرى أن اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي وفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي أدت إلى زيادة الظلم الاجتماعي وزيادة الحرمان لدى قطاعات واسعة من جماهير الأمة، ويرى الحل في مشروعه البديل المتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة إلا أن قضية العدالة الاجتماعية لم تكن من ضمن أولويات الخطاب الإسلامي وجاء الاهتمام بها ضعيفًا للغاية حيث قام إعلامه بإزاحتها وهو ما يعني أنه يقوم بتهميشها على الرغم من أن آلية القياس على الواقع تؤكد أنها المشكلة الأكثر تبلورًا لدى الجماهير الشعبية وبذلك يكون إعلام الخطاب السياسي الإسلامي قد قام بتزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية لأنه لم يعطها الاهتمام التي تستحقه في الواقع الاجتماعي المعاش للجماهير الشعبية خلال مرحلة الدراسة.

١١. لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات الرؤى السياسية للأقباط وبرزت بقوة من خلال إعلامهم، وحاولوا إبراز أشكال عدم المساواة في حقوق المواطنة وعجز النظام السياسي الحاكم عن تحقيق أي نوع من العدالة الاجتماعية المفقودة في ظل سياساته المختلفة خلال مرحلة الدراسة.

١٢. وإذا كانت الرؤى السياسية للأقباط قد أبرزت أهمية غياب العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي وفي الواقع المعاش وبذلك قد أوضحت زيف إعلام النظام السياسي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية إلا أن ما يؤخذ على هذه الرؤى السياسية للأقباط أنها قد تبنت مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة يعاني منها الأقباط في مقابل المسلمين مع أن آلية القياس على الواقع

تؤكد أن قضية العدالة الاجتماعية كانت غائبة في الخطاب السياسي السلطوي وسياساته الواقعية للغالبية العظمى من المصريين دون تمييز بين مسلم ومسيحي، وهو ما يجعلنا نؤكد محاولة الرؤى السياسية للأقباط وباستخدام إعلامها تزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية من خلال اختزالها في المساواة بين المسلمين والأقباط دون التطرق للأبعاد الأخرى الأوسع لمفهوم العدالة الاجتماعية حيث تمت إزاحة هذه الأبعاد وتهميشها.

١٣. إن الاستخلاص النهائي في هذه الدراسة عن العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري يشير إلى ميل هذا الخطاب في عمومه ومن خلال إعلامه المقروء المتمثل في صحفه الخاصة إلى استخدام آلية الإزاحة لهذه القضية، وهو ما يعني تهميش القضية داخل الخطاب وعدم وضعها في بؤرة الاهتمام، وهذا نوع من تزييف الوعي بالقضية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة، حيث كانت القضية هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الفئات والشرائح الطبقية الوسطى والدنيا الأوسع انتشارًا والأكبر حجمًا داخل المجتمع المصري.

١٤. لكن لا يمكن في إطار هذا التعميم إغفال دور الخطاب السياسي الماركسي الذي لعب دورًا مزدوجًا تمثل في كشف زيف الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه بقضية العدالة الاجتماعية من ناحية، وكذلك الخطابات السياسية الأخرى المعارضة، وفي ذات الوقت قام بتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بالعدالة الاجتماعية عبر خطابه السياسي وإعلامه الخاص الذي وضع القضية في بؤرة اهتمامه كرد فعل طبيعي لوجودها وتجسدها في الواقع الاجتماعي.

١٥. ومن هنا يتضح كيف استغل النظام السياسي الحاكم ومعه القوى السياسية المعارضة الإعلام المقروء المملوك لهم إما لتزييف الوعي الجماهيري بقضية

العدالة الاجتماعية، أو تشكيل وعي حقيقي بها؛ وبذلك يمكن التأكيد على الوظيفة المزدوجة لوسائل الإعلام فهي قد تلعب دورًا إيجابيًا في تشكيل الوعي الاجتماعي، وقد تستغل في لعب دور مناقض تمامًا لدورها الحقيقي حيث تقوم بتزييف الوعي بالقضايا والمشكلات الاجتماعية وهو ما فعلته ومازالت تفعله حتى الآن.

●●●

obeikan.com

هوامش الفصل الرابع:

١. سمير رجب، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر، مايو، ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٦.

٢. سمير رجب، حقًا إنه جوهر الإنسان، مايو، ١٩٩٦/١٠/١٤.

٣. سمير رجب، مبارك واللقاء المرتقب، مايو، ١٩٩٧/١١/١٠.

٤. سمير رجب، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس، مايو، ١/٤/ ١٩٩٩.

٥. سمير رجب، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد، مايو، ٢٠٠٠/٢/١٤.

٦. إبراهيم عياد المراغي، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

٧. أحمد أبو الفتح، ٤١ سنة...؟!، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.

٨. عبد العزيز محمد، التغيير أو الدمار، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.

٩. النحاس نوار، البركان والانفجار، الوفد، ١٩٩٩/١/٢١.

١٠. جمال بدوي، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجة الإجرام، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.

١١. سعيد عبد الخالق، الشعب أول من يدفع وآخر من يعلم، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.

١٢. جودة عبد الخالق، الرطل الأخير من اللحم الحي؟ الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢١.

١٣. لطفي واكد، عيد الفلاح ومطالبة العادلة، الأهالي، ١٩٩٥/٩/١٣.

١٤. فؤاد مرسي، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية، الأهالي، ١٩٨٨/٢/١٧.

١٥. خليل عبد الكريم، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢١.

١٦. رمزي زكي، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين، الأهالي، ١٩٩١/٥/١.

١٧. لطفي واكد، العلاقات الاجتماعية... وضيق الأفق، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٣.

١٨. لطفي واكد، الأرض لمن يفلحها، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣.

١٩. لطفي واكد، من وراء هذا الانقلاب، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٢٤.

٢٠. لطفي واكد، الاستقرار والخبز والحرية، الأهالي، ١٩٨٩/٣/٢٩.

٢١. لطفي واكد، لقمة العيش، الأهالي، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩.

٢٢. سعيد إسماعيل علي، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.

٢٣. عادل حسين، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيسًا للحكومة، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢.

٢٤. عادل حسين، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة... هذا ما يطلبه الشعب، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.

٢٥. عادل حسين، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك... وهذا وقت الرفض والمقاومة، الشعب، ١٩٩٣/٧/١٦.

٢٦. مصطفى مشهور، عيدنا في مصر يوم أن...!؟ الشعب، ١٩٩٠/٤/٢٤.

٢٧. أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين، وطني، ١٩٩٢/٦/٧.

٢٨. سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟ وطني، ١٩٩٤/٨/١٤.

٢٩. يوسف سيدهم، هموم قبطية(٢)، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

٠٣. (٣٠) يوسف سيدهم، على هامش "الكسح"؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني ٢٠٠٠/٢/٦.

٣١. سامح فوزي، المساواة المفقودة! وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٣٢. صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ١٩٨٩/٣/٢٦.

●●●

obeikan.com